واشنطن تبحث عن وزير اقرب اليها.. وحسم صراع الحقائب لصالح الائتلاف

ترشيح اسماء جديدة لوزارة الداخلية بينها الجلبي وداود

بغداد ـ «القدس العربي»:

فيما ظل اسم السياسي العراقي توفيق الياسري متداولا بين الاروقة السياسية حتى قبل يومين لتسلم حقيبة الداخلية فاجأ قيادي في المجلس الاعلى للثورة الاسلامية بأن هناك ثلاثة مرشحين لهذا المنصب ليس من بينهم الياسري وانما بينهم الدكتور احمد الجلبي الذي لم يفز بالانتخابات الماضية، وكشف جواد تقي عضو مجلس النواب عن قائمة الائتلاف العراقي الموحد الاربعاء عن ثلاثة اسماء مرشحين لشغل منصب وزير الداخلية من قائمة الائتلاف.

وقال تقي في تصريحات صحافية على هامش انعقاد جلسة مجلس النواب بقصر المؤتمرات ببغداد «ان المرشحين الثلاثة هم احمد الجلبي وقاسم داود واللواء عبد الحافظ ظاهر وكيل وزارة الداخلية الحالي». ومع بروز اسماء جديدة لتولي حقيبة وزارة الداخلية العراقية اكثر الوزارات تعقيدا واثارة للخلافات بين الكتل السياسية وخاصة السنية والشيعية، فان الوزارة تنتظر انقلابا في شكلها وتركيبتها مع اصرار واشنطن ان يكون الوزير هذه المرة مستقلا حتى لو كان من الائتلاف الشيعي ما يجعل الاحتمالات تتأرجح بين المرشحين وايهم يقدر على المهمة.

فوزارة الداخلية التي اتهمها السنة بانها وراء اعتقال وتصفية المئات من العراقيين وبعد افتضاح وجود معتقلات سرية لديها يعاني فيها المعتقلون تعذيبا جسديا بحسب فضيحة سجن الجادرية، اصبحت الآن موضع اهتمام الجميع مع اصرار الائتلاف العراقي الموحد الذي يتزعمه عبد العزيز الحكيم بان تكون الوزارة من حصة الائتلاف في الحكومة المقبلة، وبعد زيارة وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ووزير الدفاع رامسفيلد الى بغداد قبل ايام يضغط السفير الامريكي باتجاه ان يتولى حقيبة الداخلية شخص مستقل توافق عليه واشنطن قبل غيرها من الجهات العراقية، وهذا ما دفع الائتلاف العراقي الموحد قبل ايام الى التراجع عن اعادة اسنادها للوزير السابق بيان جبر صولاغ رغم ان الائتلاف كان مصرا على ذلك، الا ان تهديد مشاورات تشكيل الحكومة من اطراف سنية لهذا السبب دفع الائتلاف الى ترشيح اشخاص آخرين لحقيبة الداخلية، ومن الاسماء التي برزت منهم حتى الان توفيق الياسري وهو ضابط عراقي سابق من الجنوب هرب من العراق بعد عام 1991 وانتمى للمعارضة العراقية ضد صدام ويعد من العلمانيين، فيما برز اسم آخر من نواب الائتلاف العراقي هو قاسم داود الذي شغل في حكومة علاوي منصب وزير الامن الوطني من العلمانيين المستقلين ايضا، اضافة الى اسم وزير الداخلية السابق نوري البدران الذي شغل المنصب خلال فترة حكومة بريمر واستقال منه لكن عضو الائتلاف جواد تقي فاجأ العراقيين باسماء جديدة.

الا ان المشكلة الحقيقية الآن ليست في من سيتسلم حقيبة الداخلية بل فيما يمكن ان يفعله، حيث تشير المعلومات الى ان الوزير المنتهية ولايته بيان جبر صولاغ شكل الداخلية وفقا لرؤية الائتلاف وضم فيها عناصر قريبة من الميليشيات الشيعية، ووضع فيها ضباطا كبارا تولوا مسؤوليات قيادية كانوا اقرب الى المجلس الاعلى للثورة الاسلامية الذي يتزعمه الحكيم، وما يثير قلق العراقيين والمحللين اليوم هو هل سيتمكن الوزير الجديد من اعادة تنظيم بيت الداخلية بشكل يعبر عن حكومة وطنية غير مرتبطة بميليشيات، خاصة وان معلومات تسربت في الآونة الاخيرة تشير الى ان الوزير صولاغ قد قام في الاسابيع الماضية بمنح رتب لبعض المقربين منه وتسليمهم مناصب قيادية سيكون من مهمات الوزير الجديد تغييرها، غير ان السؤال يبقى ويتكرر.. هل سيتمكن الوزير الجديد سواء من الاسماء المطروحة او غيرها ان يغير تركيبة الوزارة ويقود انقلابا ابيض لتغيير المناصب وابعاد الداخلية عن سيطرة الائتلاف العراقي الموحد ويمنع ارتكاب ما تم ارتكابه خلال فترة الوزير السابق صولاغ، ويعيد تشكيل بعض القوات التي اتهمت الداخلية بانها شكلت على اسس طائفية؟

قد تبدو مهمة الوزير الجديد صعبة للغاية، خاصة بعد ان اعلن الائتلاف ان حقيبة الداخلية حسمت له وسيقوم بترشيح وزير لها، ما اثار التخوف من احتمال قيام الائتلاف بفرض شروط على الاسم الذي سيتم ترشيحه للداخلية، قبل ان يعرض على الامريكان للموافقة عليه، وماذا يمكن ان يفعل الامريكان لدعم الوزير الجديد لتخليصه من هيمنة الائتلاف الذي سيرشحه للمنصب ويكون مدينا له بهذا الترشيح. المعلومات المسربة حتى الآن تشير الى ان السفارة الامريكية في بغداد اجرت عدة لقاءات مع بعض الاسماء المرشحة للمنصب واستقرأت افكارهم وقوة شخصياتهم لاحتمال ان يواجهوا ضغطا من الائتلاف وعليهم الرد عليه، فيما تشير ذات المعلومات الى ان الائتلاف من جانبه اجرى لقاءات مع بعض الشخصيات التي يرغب بترشيحها لاخذ تعهدات منها بعدم المساس بتركيبة الوزارة التي وضعها صولاغ، الا ان جميع الاطراف العراقية تدرك ان صراعا سيكون بسبب سياسة الداخلية بين الائتلاف والسفارة الامريكية، فالكثير ينتظر انقلابا في الداخلية فمن سيقود هذا الانقلاب وبدعم من؟

ام عراقية وبجانبها طفليها في مستشفى ببغداد بعد ان تعرض منزلها للقصف في مدينة بعقوبة امس (ا ف ب)

الطالباني يعلن مقتل الف عراقي باعمال عنف طائفي في بغداد خلال شهر واحد

■ بغداد ـ يو بي آي: قال الرئيس العراقي جلال الطالباني إن أكثر من الف شخص قتلوا خلال شهر نيسان/ ابريل الماضي في اعمال عنف طائفي في بغداد وحدها. ونقل بيان لرئاسة الجمهورية امس الأربعاء عن الطالباني قوله «نشعر بالصدمة والحزن والغضب لدى متابعة تقارير تكاد تكون يومية عن العثور على جثث مجهولة الهوية واخرى لاشخاص قتلوا على الهويه وغالبا ما تتحدث التقارير عن تمثيل بالجثث وتعريض الضحايا لتعذيب وحشي قبل تصفيتهم».

وأضاف «إن هذه الجرائم تسجل في العادة ضد مجهول ما يعني ان مرتكبيها ما زالوا يواصلون جرائمهم المنافية للقيم والشرائع السماوية والقوانين الوضعية والاخلاق والاعراف والانسانية».

واشار الطالباني إلى «أن آخر تقرير تلقيناه من معهد الطب العدلي أظهر مصرع ألف مواطن عراقي في بغداد وحدها للفترة من الاول الى الثلاثين من نيسان (ابريل) الماضي».

وتابع «إذا أضفنا إلى ذلك عدد الجثث التي لم يتم العثور عليها أو الجرائم المماثلة المرتكبة في المحافظات فان الامر يصبح مدعاة لبالغ القلق».

وقال الطالباني «إننا نواجه حالة لا تقل خطورة عن سائر الاعمال الارهابية المماثلة كتفجير السيارات المفخخة والتفجيرات الغادرة بين المدنيين الابرياء».

وحث القوى السياسية وممثلي الشعب العراقي على التحرك الفوري لوقف نزيف الدم.

وقال «إن ضعف مؤسسات الدولة والتلكؤ في استكمال مكوناتها يخلق ثغرات تستثمرها عصابات الإرهاب والجريمة الساعية إلى إثارة الفتن وتأجيج نيران الاحتراب». واضاف الطالباني «لا شك أن انجاز العملية السياسية وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وشروعها في تنفيذ البرامج المتفق عليها سوف تساهم في سد تلك الثغرات وإرساء أسس لمحاربة مظاهر العنف والإجرام».

وشدد على أن «خطورة الوضع تقتضي تحركاً سريعاً وحازماً من أجهزة الدولة خاصة الأمنية للتصدي لهذه الجرائم وكشف الظروف التي أتاحت انتشارها على هذا النطاق الواسع والقبض على الزمر المرتكبة لها وإحالتها إلى القضاء».

ودعا طالباني الأحزاب السياسية الى «إدانة هذه الجرائم بشدة وصراحة ووضوح أياً كان مرتكبها كما بات مهماً أن ينبري رجال الدين مسلمين ومسيحيين، شيعة وسنة ومن جميع الطوائف إلى إصدار فتاوى تستنكر هذه الأفعال وتدين مقترفيها».

وأضاف «ينبغي أن تضطلع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بدورها في خلق بيئة رافضة للجرائم ومستنكرة لأي ذرائع قد تساق لتبريرها».

ودعا الطالباني المواطنين إلى التعاون مع الأجهزة التابعة للدولة.

وقال «أهيب بأخواتي واخواني المواطنين التعاون مع أجهزة الدولة لمواجهة هذه الموجة الإجرامية العاتية التي تستهدف الوطن والمواطن، ويرمي مرتكبوها إلى تصديع مجتمعنا وإعاقة العملية السياسية وإذكاء نار الفتنة والاقتتال بيننا، إن كل قطرة دم بريء تراق، إنما تسقي حقول الشر وتنمي بذور الفرقة، ولذا فان واجبنا جميعاً أن نعمل يداً بيد لصون أرواح أهلنا وتعزيز الوحدة العراقية والضرب على الأيادي الأثيمة».

النزاع على وزارة النفط يؤخر تشكيل حكومة وحدة وطنية بالعراق

بغداد ـ من مريم قرعوني:

تسبب خلاف بشان من ينبغي ان يتولى وزارة النفط امس في تاخير تشكيل حكومة وحدة وطنية تامل الولايات المتحدة في ان يكون بامكانها وضع حد لاعمال العنف والسماح لها بالبدء في سحب القوات من العراق.

وقالت مصادر سياسية ان عدم وجود اتفاق بين الائتلاف العراقي الموحد المكون من احزاب شيعية رئيسية حول هذا المنصب القوي كان العقبة الرئيسية المتبقية امام تشكيل اول حكومة مكتملة الولاية منذ اطاحت القوات التي تقودها الولايات المتحدة بالرئيس صدام حسين في عام 2003.

واجتمع البرلمان في الجلسة الثانية فقط من اعماله العادية منذ الانتخابات التي جرت في كانون الاول (ديسمبر) والتي اعقبتها ازمة سياسية استمرت نحو خمسة اشهر تزامنت مع تصاعد في اعمال العنف. وواصلت الكتل السياسية مفاوضاتها بخصوص تشكيل حكومة تضم الشيعة والعرب السنة والاكراد.

وتقول واشنطن ان هناك ضرورة لوجود صوت قوي للسنة للمساعدة في وضع حد للعمليات المسلحة التي يقوم بها السنة. وقال رئيس الوزراء العراقي المكلف نوري المالكي وهو شيعي حاد اللهجة ويتمتع باحترام واسع من قبل السنة امس انه قريب من الانتهاء من تشكيل حكومته.

ورغم اعتباره احد المتشددين لدى ترشيحه الشهر الماضي الا ان المالكي اكد على انه على استعداد لد يده للمسلحين السنة الذين يلقون السلاح وينضمون الى العملية السياسية التي تدعمها الولايات المتحدة. واشار الى انه قد يتم اعلان التشكيلة الوزارية امس الاربعاء بعدما اتفقت الكتل المتنافسة على اختيار شخصيات ليست لها صلة بالميليشيات المتهمة بادارة فرق اعدام لحقيبتي الداخلية والدفاع. غير ان مصدرا بارزا يشارك في المفاوضات قال لرويترز امس الاربعاء «لم ننته بعد.. انجزنا معظم العمل.. لكن الحكومة غير جاهزة. لا اعتقد انها ستكون جاهزة في الوقت الحالي.. لا زلنا بحاجة الى ايام قليلة». (رويترز)

رامزي كلارك: محاكمة صدام غير شرعية وتتسم بالتحيز والعنف

■ واشنطن ـ يو بي آي: قال وزير العدل الامريكي الأسبق رامزي كلارك، الذي يدافع عن الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، إن محاكمة الأخير غير عادلة وغير قانونية.

وأوضح كلارك لنادي الصحافة الوطني أن الدفاع عن صدام لم يستطع الاطلاع على المستندات ومناقشة إفادات الشهود أثناء جلسات المحاكمة التي اتسمت بالتحيز والعنف.

وأضاف: «من الخطير الاعتقاد بإمكانية إجراء محاكمة عادلة (في العراق)».

وكان كلارك دافع عن، أو قدم المشورة القانونية، لمتهمين بارتكاب جرائم حرب والقيام بأعمال إرهابية كالرئيس اليوغوسلافي الراحل سلوبودان ميلوسيفيتش والشيخ المصري عمر عبد الرحمن، أحد مخططي عملية التفجير الأولى (!) التي استهدفت مركز التجارة العالمي بنيويورك في العام 1993.

وقال كلارك إن الادعاء أنهى مطالعته في قضية صدام منذ أسبوعين، وسيبدأ الدفاع بعرض أدلة البراءة في 15 أيار/مايو الجاري. وقد طلب وكلاء الدفاع عن صدام مزيدا من الوقت.

وأضاف: «لم تتوفر لنا فرصة لإعداد (مطالعة) دفاع». ويحاكم صدام وبعض مساعدية بتهمة قتل عدد من أهالي قرية الدجيل الشيعية بعد نجاته من محاولة اغتيال في العام 1982 أثناء الحرب العراقية–الإيرانية.

وبعد تعرض موكبه لإطلاق نار من حقول النخيل المحيطة بالدجيل، أمر صدام بإتلاف البيئة الزراعية بكاملها لاعتبارات أمنية وقدم تعويضات مالية لمالكيها.

وأدت التحقيقات التي أجريت في حينه إلى اتهام 148 شخصا بالخيانة بعد «اعترافهم» بالضلوع في محاولة الاغتيال.

وقال كلارك إن صدام وقع أوامر اعدام جميع المتهمين في العام 1985. وهو متهم الآن بقتل الـ148 شخصا وإتلاف غابات النخيل.

وبعد انتهاء محاكمته في قضية الدجيل، سيخضع صدام لمحاكمة أخرى في قضية المجزرة المرتكبة في مدينة حلبجة بشمالي العراق ضد آلاف الأكراد الذين قتلوا بأسلحة كيميائية في 16 آذار (مارس) العام 1988.

بعد اسقاط الهليكوبتر البريطانية:

اراقة الدماء في البصرة تظهر ان جنوب العراق هش

البصرة ـ من بيتر جراف:

كان ذلك كابوسا بالنسبة للقائد العسكري.. هليكوبتر عسكرية أسقطت وقتل الخمسة الذين كانوا على متنها في الحادث الذي وقع في وسط مدينة البصرة فيما أحاط أناس فرحون بالحطام. هرع المئات من أفراد القوات البريطانية الى الموقع. وهاجمهم الشبان بالحجارة وقنابل البنزين والمتفجرات والمورتر. ورد الجنود البريطانيون فقتل خمسة عراقيين في هذا الحادث.

ولكن بالنسبة للبريغادير جيمس ايفيرارد الذي وصل للبصرة قبل أيام قليلة لقيادة القوات البرية البريطانية فان أكثر ما يهم هو ما لم يحدث.. فالحشد لم يتجاوز بعض مئات ولم ينتشر الحادث الى مناطق أخرى غير مكان تحطم الهليكوبتر.

وقال ايفيرارد لرويترز امس «كانت هناك لحظة يمكن أن يتفاقم فيها الامر.. ولكن ذلك لم يحدث. وهدأت الامور.. كان بمقدورك ان تستشعر بان الحالة قد مرت.. انطفأت وحسب».

والاشتباكات التي أعقبت تحطم الهليكوبتر وهي من طراز لينكس هي أسوأ أعمال شغب تشهدها المدينة منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام 2003.

وكانت الشرطة العراقية قالت ان سبب تحطم الهليكوبتر هو اصابتها بصاروخ. وشعر وزير الدفاع البريطاني الجديد جيمس براون بوجود حاجة لطمأنة البرلمان بان البصرة «لم تنتفض» فيما تأمل الحكومة بالتمكن أخيرا من بدء سحب القوات. ويقول القادة البريطانيون ان الاشتباكات التي وقعت يوم السبت لم تكن كافية لكي تدفع باتجاه احداث تغيير جذري في التكتيكات. وأنكر كثير من العراقيين الذين اجريت معهم لقاءات حدوث أعمال عنف.

ولكن الاحداث جلبت على المدينة حالة من الهشاشة الكبيرة التي ظهرت في قلب المناطق الشيعية العراقية الى جانب الانشطة المسلحة التي يقودها العرب السنة واستهدفت القوات الامريكية في الشمال البعيد.

وهذه المنطقة جزء من العراق كانت تأمل واشنطن ولندن أن يصير نموذجا للانسحاب الذي يحل في نهاية المطاف والذي سيترك الاغلبية الشيعية التي كانت مضطهدة على الدوام كي تتمتع بثمار الديمقراطية. ووصل السارجنت ستيوارت لانسداون في وقت مبكر الى موقع تحطم الهليكوبتر.

وتعرض رجاله لوابل من الحجارة وقنابل المولوتوف والقنابل اليدوية وقنابل بدائية الصنع، وقال «كان ذلك تدفقا متواصلا على مدى ثماني ساعات من الرشق.. لم نتمكن من التعرف على المكان الذي تأتي منه القنابل.. ولذلك وقفنا بينما كانت تنهال علينا. وبعد دقائق وصلت قوات راجلة ثم قوات في سيارات مدرعة.. كان هناك حشد ضخم يلقي حجارة وقنابل بنزين وقنابل تفجيرية بكثافة».

وأشار الى انه في نهاية المطاف كانت هناك حاجة لاكثر من 600 جندي حول الحطام. وأن القوات البريطانية أطلقت أكثر من 100 عيار بينها أعيرة نارية بالذخيرة الحية وأعيرة بلاستيكية. وأضاف انه جرت معرفة اتجاه وكيفية اطلاق كل عيار ناري بما في ذلك الاعيرة التي أكدت القوات البريطانية انها قتلت عراقيين يشكلون تهديدا لها. وجاء هذا الاشتباك بعد عام شهد تدهور الوضع الامني في البصرة.

واعتمدت القوات البريطانية على طائرات الهليكوبتر بشدة لان التنقل في الطرقات صار أكثر خطورة بظهور قنابل أكثر خطورة مزروعة على جانب الطريق في العام الماضي.

وفي ايلول (سبتمبر) اشتبكت قوات بريطانية مع شرطة البصرة التي احتجزت اثنين من الجنود البريطانيين. وفي شباط (فبراير) بعد ان تحركت بريطانيا للقبض على المزيد من أفراد الشرطة الذين اتهموا بالصلة برجال العصابات والميليشيا أعلنت السلطات المحلية وقف التعاون مع القوات البريطانية. ولكن السلطات المحلية في البصرة أعلنت يوم الاحد انها سترفع الحظر الذي تطبقه منذ ثلاثة شهور. وقال ايفيرارد ان ذلك الاعلان كان مخططا له قبل حادث السبت.

وتعتزم قواته الان زيارة كل مركز للشرطة في المحافظة لاعادة العلاقات مع العراقيين. ويريد العراقيون ان تغادر القوات البريطانية في نهاية المطاف على أن يكون ذلك بعد أن يسود الهدوء في المدينة. وقال ايفيرارد «أحد قادة القبائل قال لي ذات يوم.. بورك فيكم.. أسرتي تنام أفضل حينما يكون المقاتلون في الشوارع».

ويعارض البعض ذلك. وقالت بتول عبد الامير (33 عاما) «ان ما حدث (يوم السبت) على الرغم من معارضتنا له هو أمر طبيعي ومنتظر لان هذه القوات هي محتلة وعليها أن تعرف ان الشعب سئم وجودها في بلاده».

محامي طارق عزيز: القوات الامريكية تنوي اطلاق سراح 11 سجينا

■ بغداد ـ يو بي آي: قال محامي طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي السابق امس الأربعاء ان القوات الامريكية ستطلق خلال الاسبوعين المقبلين سراح أحد عشر شخصا من رموز النظام العراقي السابق المعتقلين لديها بينهم محمد مهدي صالح وزير التجارة العراقي السابق.

وقال بديع عارف في تصريح امس الأربعاء «إن القوات الامريكية أعدت قائمة تضم أسماء احد عشر شخصا بينهم ستة سيطلق سراحهم خلال الاسبوعين المقبلين».

وأضاف عارف «اما الخمسة الآخرون فستتم إحالتهم إلى اللجنة الرباعية المكلفة بمتابعة شؤون المعتقلين والتي تضم ممثلين عن وزارات العدل وحقوق الانسان والداخلية فضلا عن القوات متعددة الجنسيات للنظر في ملفاتهم».

وقال ان «القائمة التي سيطلق سراحها تضم من بين آخرين محمد مهدي صالح وزير التجارة السابق وجمال مصطفى وحامد شلاح قائد القوة الجوية السابق وخميس سرحان ولؤي خير الله طلفاح ومحمود فرج السامرائي».

ولم يعلن عارف شيئا عن مصير طارق عزيز.

المطلك يحذر من تعاظم الدور الإيراني في العراق

■ بغداد ـ يو بي آي: حذر رئيس جبهة الحوار العراقية السنية صالح المطلك من اتساع وتعاظم النفوذ الايراني في العراق، مما وصفها بـ«المخاطر» التي يشكلها على أمن البلاد وسيادتها وهويتها العربية.

وقال في تصريح لصحيفة «الغد» في عددها الصادر امس الأربعاء «إن النفوذ الإيراني حقيقة واقعة في العراق، حيث انه تغلغل في معظم مؤسسات الدولة حتى وصل إلى البرلمان العراقي».

وأضاف «لو عرف العرب حجم وتأثير مخاطر التغلغل الإيراني في العراق لاستفاقوا وهبوا لنجدة العراق والحفاظ على مستقبله وعروبته».

ودعا الدول العربية إلى «وقفة جادة» لنصرة العراق وإنقاذه مما وصفه بالغزو الإيراني الذي قال «إنه لا يقل خطورة عن الاحتلال الامريكي».

وتطرق المطلك إلى الحشود الإيرانية على الحدود العراقية، معتبراً أنها تندرج في إطار الضغط الإيراني على الإدارة الامريكية والتلويح بعصا المقاومة من قبل ادواتها في العراق».

الانسحابات ورنين الهواتف المحمولة تعطل اجتماع البرلمان العراقي

■ بغداد ـ رويترز: قال شهود عيان ان أعضاء في البرلمان العراقي انسحبوا من جلسة امس الاربعاء وكانت هناك حوادث أثارت ارتباكا في المجلس حيث منع رئيس البرلمان امرأة عضوا في البرلمان من الحديث وأمر باطفاء كاميرات التلفزيون. وقالت عضو البرلمان غفران الساعدي للصحافيين بعد انسحابها من الجلسة انها كانت تحاول أن تناقش مع رئيس البرلمان محمود المشهداني حادثا وقع في وقت سابق هذا الاسبوع في بهو البرلمان. وقالت ان الحادث يتلخص في ان حارس رئيس البرلمان هاجمها بسبب خلاف على رنة هاتفها المحمول. وأضافت ان حراس المشهداني وهو سني اعترضوا على رنة هاتف معاونها التي كانت شعارا شيعيا. وجلسة امس هي الجلسة الثانية العادية لمجلس النواب العراقي منذ انتخابه في كانون الاول (ديسمبر).

الحزب الاسلامي يدين اغتيال الشيخين سعيد والدليمي

■ بغداد ـ قنا: دان الحزب الاسلامي العراقي اغتيال الشيخين عمر سعيد ورعد الدليمي وقال بيان للحزب امس ان الحزب الاسلامي يدين هذه الجرائم الاثمة التي تطال ائمة الهدي في المجتمع العراقي «والذين نحسبهم من خير الرجال ايمانا وشرفا ووطنية وسماحة».

وأضاف البيان أن هذه الايادي المجرمة التي لا تخشى الله ولا تخاف اليوم الاخر وتستبيح الدم المعصوم مخالفة بذلك النصوص الشرعية القطعية التي تعصم الدم المسلم وماله وعرضه لا يسرها استقرار البلد وتحقيق امنه.

المشهداني يعلق جلسة البرلمان اثر مداخلة حامية من احدى العضوات

■ بغداد ـ يو بي آي: اضطر رئيس البرلمان العراقي الدكتور محمود المشهداني الى رفع جلسة عقدها البرلمان العراقي امس الأربعاء إلى يوم الأحد القادم منهيا مداخلة حادة لاحدى عضوات المجلس (الائتلاف الموحد) على خلفية اتهامها لافراد حماية المشهداني بالاعتداء بالضرب على احد اعضاء حمايتها خلال فترة استراحة الجلسة السابقة.

وكان البرلمان استمع امس الى قراءة اولية لمسودة نظامه الداخلي اعدتها لجنة قانونية شكلت لهذا الغرض برئاسة حسين الشهرستاني نائب رئيس البرلمان.

وشهدت جلسة البرلمان وهي الثالثة مداخلة حادة لعضوة في البرلمان ما اضطر الأعضاء إلى مغادرة القاعة بعد أن أمر المشهداني برفع الجلسة إحتجاجا على عدم امتثالها الى طلب الرئيس بالتوقف عن الكلام.

وكانت غفران الساعدي قد تحدثت خلال الجلسة عما أسمته اعتداء سافرا قام به رجال حماية رئيس البرلمان محمود المشهداني ضد مرافقها خلال فترة استراحة توسطت الجلسه الماضية.

وقالت الساعدي في مؤتمر صحافي عقدته بعد ان غادر أعضاء البرلمان العراقي قاعة البرلمان «لم امتثل لطلب رئيس البرلمان بالتوقف عن الكلام لاني أريد ان يعرف الشعب العراقي ماذا يحدث داخل قبة البرلمان».

وشرحت ملابسات الحادثة قائلة ان احد مرافقيها رن هاتفه المحمول فجاء رجل مسلح وقال له اخفض صوت الموبايل لان السيد الرئيس (رئيس البرلمان) يجري لقاء تلفزيونا.

ومضت تقول «وبعدها انهال عدد من المسلحين من حماية المشهداني بالضرب على مرافقي عندما رن هاتفه الموبايل مرة اخرى وكان عددهم نحو 30 او اكثر من ذلك».

وكان المشهداني قد أمر أمس باجراء تحقيق فوري في الموضوع لمعرفة اسبابه وتحديد المسؤولية .

وكان النائب مثال الالوسي من كتلة «الامة العراقية» قد انتقد في مداخلة خلال جلسة امس بشدة قرار رئيس البرلمان برفع الجلسة ومنع عضو البرلمان الساعدي من مواصلة الكلام.

وقال الالوسي «هذا الامر غير مقبول اطلاقا، وأطالب رئيس البرلمان بإحالة الامر الى القضاء العراقي ومنع اي شخص مسلح باستثناء رجال الحماية من الدخول الى قبة البرلمان».

واضاف الالوسي «تحت قبة البرلمان العراقي يدخل رجال مسلحون لا نعرف انتماءاتهم او هوياتهم وتحت قبة البرلمان هناك اسلحة منتشرة، وهناك من يسمح لنفسه بالتجاوز على مواطنين عراقيين».

من جانبها انتقدت جبهة التوافق العراقية (السنية) التي ينتمي المشهداني اليها تصريحات الالوسي واعتبرتها «تصعيدا غير مبرر».

وقال عضو البرلمان نور الدين الحيالي الناطق باسم جبهة التوافق للصحافيين بعد انتهاء الالوسي من كلامه «لا نوافق السيد الالوسي على هذا التصعيد غير المبرر».

وحاول الحيالي تبرير ما حدث بالقول «ان رئيس البرلمان كان على استعداد للاعتذار من عضوة البرلمان الساعدي على ما حدث يوم الاثنين، لكن حضورها المتأخر في جلسة اليوم (امس) حال دون ذلك».

وكان مجلس النواب قد ناقش امس مسودة النظام الداخلي للمجلس، التي حددت سلطات المجلس بانها «تشريعية ورقابية» حسب المادة 61 من الدستور العراقي.

واكدت المسودة في بنودها الاولى على ضمان حرية التعبير عن الرأى داخل البرلمان بغض النظر عن الانتماءات السياسية.

كما تضمنت المسودة تنظيم العلاقات بين البرلمان ومجالس الأقاليم والمجالس النيابية في الخارج، وحددت صفات العضو بألا يكون مشمولا بقانون اجتثاث البعث.

وتضمنت المسودة 20 فصلا و250 مادة، وكان مجلس النواب قد كلف لجنة مكونة من 11 عضوا في جلسته السابقة بإعداد مسودة نظامه الداخلي.